

ورقة مناقشة للمجمع الدولي للمساعدة القانونية (ILAC)

نفاذ الفئات الهشة إلى العدالة في زمن جائحة COVID-19 – تونس

المؤلفون : إيلفا هارتمان وإسماعيل بن خليفة



ورقة مناقشة للمجمع الدولي للمساعدة القانونية (ILAC)

نفاذ الفتات الهشة إلى العدالة في زمن جائحة COVID-19 - تونس

المؤلفون : إيلفا هارتمان وإسماعيل بن خليفة

مارس 2021

© حقوق الطبع والنشر 2020 للمجمع الدولي للمساعدة القانونية (ILAC). كل الحقوق محفوظة.
يشجع المجمع الدولي للمساعدة القانونية (ILAC) على استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير ولكنه يستوجب ذكر المؤلفين والمصدر.
صورة الغلاف: إسماعيل بن خليفة.

جدول المحتويات

4	قائمة المختصرات
5	مخلص تنفيذي
8	المؤلفون
10	1. إقامة العدالة زمن الجائحة
11	جلسات الاستماع عن بعد والتواصل بين ملتزمي العدالة ومقيمي العدالة أثناء جائحة كوفيد-19
11	عدم موافقة المتهم على عقد جلسات الاستماع عن بعد
12	الحق في المثلول شخصيا أمام القاضي
14	وجوب إيلاء الأولوية للوصول والتواصل عبر الانترنت
14	الاستعمال المتزايد للهاتف والبريد الإلكتروني وواتساب وفيسبوك للتواصل مع ملتزمي العدالة
15	نظم العرض المادي
16	المرشد القضائي
18	توصيات لفائدة السلطات التونسية
19	الإعانة العائلية والوصول على الحريف
20	توصيات لفائدة السلطات التونسية
21	2. وصول الفئات المستضعفة إلى العدالة زمن الجائحة
22	العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي
22	الارتفاع الحاد في العنف المسلط على النساء والفتيات من قبل الرجال
23	العقبات الإجرائية أمام الحصول على العدالة
24	الشي عن الإبلاغ عن جريمة
24	مصاعب إثبات العنف
26	المطلقات وأطفالهن
28	توصيات لفائدة السلطات التونسية

28.....	المهاجرون واللاجئون
31.....	توصيات لفائدة السلطات التونسية.....
31.....	الأشخاص قيد الاحتجاز
33.....	توصيات لفائدة السلطات التونسية.....
34.....	النزاعات الشغلية والفروق الجهوية.....
35.....	توصيات لفائدة السلطات التونسية.....
36.....	الخاتمة.....

قائمة المختصرات

ABA-ROLI	جمعية المحامين الأمريكية ومبادرة سيادة القانون
ARP	مجلس نواب الشعب
AMCR	الوسائل البديلة لحل النزاعات
CDIS	مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي
COVID-19	مرض فيروس كورونا لعام 2019
GBV	العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي
GDP	الناتج المحلي الخام
HIIL	معهد لاهاي للابتكار في القانون
ILF	المؤسسة القانونية الدولية
ILO	منظمة العمل الدولية
LGBTQI+	مجتمع الميم (مثلي، مزدوج الميل الجنسي، متحول جنسيا وغير مغاير الهوية الجنسية وثنائي الجنس)
NGO	منظمة غير حكومية
SIDA	الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة

ملخص تنفيذي

أدت جائحة كوفيد-19 إلى بروز مصاعب جمة فيما يتعلق بضمان المساواة في وصول الجميع إلى العدالة، علماً أنها تشكل جزءاً أساسياً صلب الهدف السادس عشر من أجندة التنمية المستدامة لعام 2030. يعدّ تقييم وصول الفئات المستضعفة إلى العدالة "اختباراً أساسياً" لمدى نزاهة إقامة العدالة في المجتمع برمته، كما يقدم في نهاية المطاف معلومات قيمة عن وضع سيادة القانون.

تقدم ورقة النقاش هذه إرشادات تهدف إلى معالجة الفجوة في مجال الوصول إلى العدالة التي ما انفكت تتسع منذ ظهورها خلال الجائحة. تعتمد الورقة على سلسلة من المقابلات المعمّقة مع المحامين والقضاة ووكلاء الجمهورية في تونس: وهم ممارسون لمهن القانون يعملون على ترسيخ سيادة القانون في ظل ظروف عصيبة. استناداً إلى تجربتهم، تقترح ورقة النقاش جملة من التوصيات لسد هذه الفجوة إلى جانب توظيف الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 لتعزيز وصول الفئات الهشة إلى العدالة.

بسبب قيود الوقت والاتصال بواسطة الإنترنت، كان اختيار عينة ممن ستجرى معهم المقابلات محدوداً. لا ترمي ورقة النقاش إلى تقديم آراء شاملة أو تمثيلية لجميع العاملين في مجال القانون، بل تسلط الضوء على المجالات الرئيسية بناءً على الخبرة العملية من أجل سلوك المسارات الصحيحة التي تكفل للجميع المساواة في الوصول إلى العدالة.

أظهرت البيانات التي تم جمعها أن الاحتياجات القانونية الخاصة بجائحة كوفيد-19 كانت قليلة العدد، إلا أن الجائحة زادت في تعميق الفجوة القائمة أصلاً في مجال الوصول إلى العدالة أمام العديد من الفئات الهشة من الناس. وقد أثرت هذه الفجوة بشكل خاص على ضحايا العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والنفقة والطلاق، والمهاجرين واللاجئين. كما أوضحت البيانات أن جزءاً من أجهزة إنفاذ القانون يفتقر إلى المعرفة الكافية بالحماية القانونية الممنوحة لهؤلاء الأشخاص وبالوقائع، وبالتالي لم يكن مجهزاً بشكل كافٍ للتدخل أو وقاية هذه الفئات المختلفة من الفئات الهشة من التعرض للظلم.

تبيّن ورقة النقاش أيضاً أن وصول الفئات الهشة إلى الإعانة العديلية والتمثيل القانوني قد ازداد سوءاً خلال جائحة كوفيد-19. وتكمن إحدى الاستنتاجات الرئيسية في أن أهمية الاتصال المباشر بالمحامين والوصول إلى التمثيل القانوني من قبل الفئات الهشة قد ازدادت أثناء الجائحة. يقدم هذا التقرير جملة من التوصيات تهدف إلى معالجة الفجوة الأخذة في الاتساع في مجال الوصول إلى العدالة.

أشار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، مراراً، إلى وجود ضعف في التخطيط والتنسيق بين سلطات الدولة أثناء جائحة كوفيد-19. وأكد الكثيرون على أن ضعف الإعداد والإستراتيجية قد فاقم من بطء المنظومة القضائية. بينما شدّد العديد ممن أجريت معهم المقابلات على عدم نجاعة المنظومة القضائية وعدم اتساقها بسبب معضلة أعم قائمة من قبل

وتتمثل في عدم وجود سياسة للعدالة الجزائرية، بما في ذلك المتعلقة بالإعانة العدمية. يتسبب عدم وجود سياسة عدالة جزائية في بروز شكوك قانونية، حيث يتبنى الأفراد وحتى المؤسسات حلولاً مخصصة ويعالجون قضايا مماثلة بطريقة غير متكافئة.

يبدو أنه كانت تجري بلورة سياسة للعدالة الجزائرية زمن كتابة هذا التقرير؛ وذلك يعدّ خطوة إيجابية. بحيث يتعين التعجيل باعتماد هذه السياسة وتنفيذها بشكل فعال. تبين في العديد من الحالات التي تم تناولها في ورقة النقاش هذه، أنه كان يوجد أيضاً مشكل عويص يتعلق بتأويل وإنفاذ القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وكذلك القانون عدد 05 لسنة 2016 المتعلق بالوصول المبكر إلى العدالة. وقد تفاقم ذلك بسبب الضعف الذي لايزال مستحكما على مستوى البنية التحتية الرقمية لمنظومة العدالة، والافتقار عموماً إلى المعرفة الرقمية، وتوسيع نطاق جلسات الاستماع عن بُعد دون تحليل شامل لتداعيات ذلك على حق المتهمين في محاكمة عادلة.

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تدعيم ما سبق وجوده من عقبات أمام الوصول إلى العدالة في تونس. يوجد في ذات الوقت إحساس رائع بالإبداع لدى العاملين في مجال القانون ساعدهم على تذليل تلك العقبات وتلبية احتياجات ملتزمي العدالة. لو تبادر السلطات التونسية بالاستفادة من هذا الإبداع ووضع استراتيجية شاملة لإقامة العدالة، فإن أزمة جائحة كوفيد-19 يمكن أن توفر فرصة لتعزيز الوصول إلى العدالة في تونس وإعادة التفكير فيها.

توصيات رئيسية

- عند نقل المحاكمات وجلسات الاستماع إلى آليات العمل عن بعد، يجب إيلاء الأولوية لجلسات الاستماع التي لا تؤثر على الحرية أو السلامة الجسدية.
- القيام بإجراء تدريبات لفائدة أعوان الشرطة حول القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. ينبغي تكثيف الجهود بشكل خاص نحو الأعوان العاملين في الوحدات المختصة التي تتلقى شكاوى العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- ضمان منح الأولوية لقضايا النفقة والطلاق، حتى أثناء الجوائح وحالات الطوارئ الأخرى.
- جعل عملية تخصيص الإعانة العدمية أكثر نجاعة؛ يجب أن تكون آلية التخصيص أسرع، كما يتعين في الوقت ذاته تحسين نشر المعلومات حول تقديم الإعانة العدمية.

- توفير وسائل للمحامين تمكّنهم من مقابلة منوبيهم المحتجزين على انفراد دون التعرض لخطر الإصابة بالعدوى - على سبيل المثال، في غرفة خاصة مجهزة بحاجز بلاستيكي أو من خلال مكالمة هاتفية غير خاضعة للرقابة في غرفة خاصة.

يشكل هذا التقرير واحد من ثلاثة تقارير تركز على وصول الفئات الهشة إلى العدالة زمن جائحة كوفيد-19. بينما يعنى التقريران الآخران بليبيا وفلسطين.

المؤلفون

إيلفا هارتمان، مستشارة قانونية، بالمجمع الدولي للمساعدة القانونية، ILAC

إسماعيل بن خليفة، كبير المستشارين، بالمجمع الدولي للمساعدة القانونية، ILAC

تعرب مبادرة سيادة القانون التابعة لجمعية المحامين الأمريكية (ABA) والمجمع الدولي للمساعدة القانونية (ILAC) عن امتنانها لمنتصر بن سليمان، وماركو سليمان، وأحمد شكري، ومها شومالي، وتينا برجاليانى، وسوزان غولدمان، والقاضية نينا تسوتوريا على مساهماتهم في هذا التقرير.

نعبر كذلك عن امتناننا لهولي هولبارت وجنيفر سميث وحنان فتح الله وديفيد أندرسون من مؤسسة القانون الدولية (ILF) على مساهماتهم.

إبراء الذمة

لم يراجع مجلس إدارة جمعية المحامين الأمريكية (ABA) محتوى هذا التقرير ولم يعاقب عليه. وبناءً على ذلك، لا ينبغي تفسير الآراء الواردة في هذا التقرير على أنها تمثل سياسة جمعية المحامين الأمريكية ABA. فضلا عن ذلك، لا يوجد شيء وارد في هذا التقرير يعدّ بمثابة تقديم مشورة قانونية لحالات محددة، والقراء مسؤولون عن الحصول على هذه المشورة من مستشارهم القانوني.

تم إعداد التقرير بفضل تمويل رئيسي قدمته الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA).

المقدمة

إلى جانب التأثير على وصول الناس إلى العدالة، تشمل الآثار الأوسع لجائحة كوفيد-19 تعريض التحول الديمقراطي الهش أصلاً في تونس، فضلاً عن اقتصادها إلى الخطر؛ وهذا بدوره يساهم في مزيد من عدم الاستقرار. كما لجأ المحامون والقضاة والكتبة إلى شن سلسلة من الإضرابات خلال عام 2020. تمحورت الأسباب الرئيسية لدخول القضاة في إضراب لمدة شهر، في نهاية 2020، حول ظروف العمل الصعبة، ونقص معدات الحماية الشخصية، ومطالب تحسين نجاعة منظومة القضاء¹. إلى جانب ذلك، أعلنت الهيئة الوطنية للمحامين بتونس في أكتوبر 2020، عن الدخول في إضراب عام ضد سوء استخدام الشرطة للسلطة وآثاره على استقلالية القضاء².

بينت بعض الدراسات بالفعل آثار الجائحة على سيادة القانون واستمرارية إقامة العدالة في تونس³. تركز ورقة النقاش هذه بشكل خاص على تأثير جائحة كوفيد-19 على الفئات الهشة وعلى وصولهم إلى العدالة. يستند التقرير إلى 22 مقابلة معمقة أجريت خلال شهري سبتمبر ونوفمبر 2020 مع مختصين في مجال القانون يعملون في مناطق مختلفة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك ولايات تونس والكاف وصفاقس والقصرين والمنستير وأريانة وبنزرت. وأجريت المقابلات من قبل جمعية المحامين الأمريكية - ومبادرة سيادة القانون (ABA-ROLI) منظمة عضو في المجمع الدولي للمساعدة القانونية (ILAC)، وإسماعيل بن خليفة، وهو كبير المستشارين لدى المجمع الدولي للمساعدة القانونية. تم اختيار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات على أساس صلتهم الخاصة أو معرفتهم بوضعية الفئات الهشة.

1 أ.أ. تونس، «تونس: تعليق إضراب القضاة على إثر اتفاق تم التوصل إليه مع الحكومة»، 18 ديسمبر 2020.

2 المراقبون / فرانس 24 «في تونس، جمعيات تندد بتزايد عنف الشرطة ضد المرأة»، 14 أوت 2020؛ قضية نسرين قرناح، Directinfo، تونس - قضية نسرين قرناح: القضاء يقرر إطلاق سراح المتهم الرئيسي»، 10 أكتوبر 2020.

3 انظر، على سبيل المثال، شهران من الكفاح ضد جائحة كوفيد-19 في تونس، تحليل حول سيادة القانون، من قبل أعضاء التحالف من أجل الأمن والحريات: البوصلة، محامون بلا حدود، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جمعيتي، مبدعون، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، علماء نفس العالم فرع تونس، سوليدار تونس؛ المركز الوطني لمحاكم الولايات، استمرارية الخدمات في قطاع القضاء، دراسة حالة تونس، 29 ماي 2020؛ بيبي، تقرير حالة طارئة بيبي-جائحة كوفيد-19، مارس-أفريل-ماي 2020؛ جائحة كوفيد-19 يكشف ويزيد من تقاوم أوجه عدم المساواة المتقاطعة تجاه المرأة، المرصد التونسي للتحول الديمقراطي، فريدريش إيبرت شتيفونغ، تونس في مواجهة جائحة كوفيد-19، الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية، الحريات زمن فيروس كورونا، جوان 2020.

1. إقامة العدالة زمن الجائحة

صار الوصول إلى المحاكم التونسية محدودًا للغاية أثناء الجائحة. غير أن تعليق الإجراءات القضائية لمواجهة انتشار العدوى بفيروس كورونا لم يشمل القضايا "الاستعجالية". يتضمن صنف القضايا الاستعجالية القضايا الجنائية التي تنطوي على الاحتجاز وانتهاكات أوامر الحكومة المتعلقة بالجائحة والعنف الأسري، وحماية الأطفال، والشؤون المدنية والأسرية (والإدارية بالنسبة للمحكمة الإدارية) التي يعتبرها رؤساء المحاكم جميعًا استعجالية.⁴ إلا أن العنف الأسري لم يتم اعتباره في بادئ الأمر من بين القضايا الاستعجالية. ومع ذلك، تم إدراجه في نهاية الأمر في قائمة القضايا ذات الأولوية على أثر مناصرة المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، شهدت نهاية عام 2020 تعليقًا كاملاً للإجراءات القضائية أثناء إضراب القضاة وكتابة المحاكم الذي استمر لمدة شهر.

أبدى العديد من الذين أجريت معهم مقابلات ملاحظات عامة تتعلق بنقص المعرفة بالتشريعات لدى ملتسمي العدالة. كما سُلط الضوء على نقص الموارد كسبب لبطء منظومة القضاء. أدت جائحة كوفيد-19 إلى استئصال تأثيرات هذين العاملين القائمين من قبل.

شدد العديد ممن أجريت معهم مقابلات على أن النقص في نجاعة المنظومة القضائية وانعدام التناسق في بعض الحالات هي ناجمة عن غياب الرؤيا الواضحة في إرساء مسار وأهداف السياسة الجزائية بما في ذلك مسألة الإعانة العدلية. وجدالوا بأنه توجد حاجة إلى وضع سياسة شاملة وكلية توجه منظومة العدالة الجزائية من أجل تحسين تلبية احتياجات الناس إلى العدالة. فعدم وجود سياسة عدالة جنائية يؤدي إلى خلق شكوك قانونية، حيث يتبنى الأفراد وحتى المؤسسات حلولاً مخصصة ويعالجون قضايا مماثلة بطرق مختلفة. في حين أشار بعض الذين أجريت معهم المقابلات إلى أنه تجري الآن بلورة سياسة خاصة بالعدالة الجزائية. وهو ما يعد خطوة جدّ إيجابية، بحيث يقتضي تحقيق العدالة الجزائية الإسراع في تبني تلك السياسة وتنفيذها.

كما أدى تقييد الوصول إلى العدالة، مع اقتصار المحاكم على القضايا الاستعجالية، إلى نشوء تأويلات ومواقف متباينة. وبينما استمرت بعض المحاكم في تلقي شكاوى ذات طبيعة معينة، امتنعت الأخرى عن القيام بذلك. حيث ذكر أحد ممثلي النيابة العمومية من الذين أجريت معهم مقابلة أنه شرع في استقبال أصحاب الدعاوى دون الحاجة إلى المرور عبر مكتب كاتب المحكمة، لتسريع الإجراءات.

⁴ المركز الوطني لمحاكم الولايات، استمرارية الخدمات في قطاع القضاء - دراسة حالة تونس، 29 ماي 2020.

جلسات الاستماع عن بعد والتواصل بين ملتزمي العدالة ومقيمي العدالة أثناء

جائحة كوفيد-19

أحدثت تونس أثناء الجائحة، تغييرات قانونية لتكون المحاكم قادرة على عقد جلسات استماع عن بعد في المسائل الجزائية في حالات "الخطر الملم" أو لغاية التوقي من مخاطر الأمراض السارية، دون التوقف على موافقة المدعى عليه. تنص التغييرات القانونية على أنه يجوز في الأوقات العادية، عقد جلسات استماع عن بُعد بناءً على طلب المحكمة أو وكيل الجمهورية أو المدعى عليه، بينما تُشترط موافقة المدعى عليه في غير حالات الجوائح أو الأزمات المماثلة.⁵ شهدت الموجة الأولى من الجائحة، استخداماً محدوداً لآلية جلسات الاستماع عن بعد. أما أثناء الموجتين الثانية والثالثة، فقد أصبح استعمال آلية المحاكمة عن بعد أكثر شيوعاً. حيث وقع زمن كتابة هذا التقرير، تجهيز 15 محكمة ابتدائية و5 محاكم استئناف و8 مؤسسات سجنية تجهيزاً كاملاً بوسائل الاتصال السمعي البصري المؤمنة لغرض عقد جلسات استماع عن بعد، كما تم إعداد خطط لتجهيز المزيد من المحاكم. على سبيل المثال، يمكن للمحكمة الابتدائية بتونس 2 عقد جلسات استماع عن بُعد أسبوعياً.

عدم موافقة المتهم على جلسات الاستماع عن بعد

أكد جميع من أجريت معهم المقابلات على أهمية اعتماد الرقمنة كخطوة أساسية في مسار تحديث القضاء والإجراءات القضائية في تونس، وذلك من أجل زيادة إمكانية الوصول إلى العدالة. ومع ذلك، فقد أثار جميع من أجريت معهم المقابلات تقريباً شكوكاً جدية حول نجاعة المنظومة ولقوتوا إلى أنها من المحتمل أن تنتهك حقوق المتهمين.

وفقاً للتشريع الجديد، يمكن للمحكمة أن تقرر من تلقاء نفسها اللجوء إلى اعتماد آلية عقد جلسة استماع عن بعد ولا يمكن الطعن في قرارها.⁶ كما يجوز للمحكمة أن تقرر لغاية التوقي من الإصابة بإحدى الأمراض السارية اللجوء إلى عقد جلسة استماع عن بعد دون موافقة المتهم.⁷ وهذا الإجراء يجعل المتهم في موقف استضعاف ويثير مخاوف بشأن الحق في محاكمة عادلة.⁸ عبر العديد من الأشخاص الذين

⁵ مرسوم عدد 12-2020، المؤرخ في 27 أبريل 2020، الفصل 141 مكرر المنقح للفصل 141 من مجلة الإجراءات الجزائية.

⁶ الفصل 141 مكرر من مجلة الإجراءات الجزائية: "يكون القرار الصادر عن المحكمة باعتماد وسائل الاتصال السمعي البصري كتابياً ومعللاً وغير قابل للطعن بأي وجه من الأوجه".

⁷ ويجوز للمحكمة في حالة الخطر الملم أو لغاية التوقي من إحدى الأمراض السارية أن تقرر العمل بهذا الإجراء دون التوقف على موافقة المتهم المودع بالسجن.

⁸ المادة 14 (3) (د) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي صادقت عليه تونس في 6 أوت 1982. لا يمكن الانتقاص من الحق في محاكمة عادلة، حتى في أوقات الطوارئ العامة، مثل جائحة كوفيد-19. انظر بيان لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشأن الاستثناءات من العهد فيما يتعلق بوباء جائحة كوفيد-19، CCPR / C / 128/2، 30 أبريل 2020، الفقرة 2 (د) ؛ انظر بيان لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشأن الاستثناءات من العهد فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، CCPR / C / 128/2، 30 أبريل 2020، الفقرة 2 (د).

أجريت معهم مقابلات عن مخاوفهم بشأن عدم تمتع المتهم بالحق في الموافقة على عقد جلسة استماع عن بُعد، وهو أمر حيوي لضمان المحاكمة وفق الأصول القانونية والمساواة في وسائل الدفاع.

شدّد العديد من المشاركين في المقابلات على أهمية الاتصال المباشر بين المحامين وموَّبيهم. حيث جاء على لسان أحد المحامين الذي أجريت معه مقابلة: "لا يمكننا ضمان أن يتمكن المدعى عليه من التعبير عن نفسه بحرية إلا بحضور محاميه". كما اقترح الكثيرون أيضًا أنه يمكن الحصول على موافقة المحتجز من خلال محاميه، وأن يحضر المحامي إلى جانب منوبه في مرفق الاحتجاز أثناء المحاكمة من أجل دعمه (دعمها)، بدلاً من الدفاع عنه (عنها) في قاعة الجلسة بالمحكمة.

الحق في المثل شخصياً أمام القاضي

ينص القانون الدولي بوضوح على حق كل فرد وجهت إليه تهمة جزائية في المثل شخصياً أمام القاضي.⁹ ومن دواعي ذلك أن حضور المتهم شخصياً يسمح للقاضي بالتحقيق في المعاملة التي يتلقاها في منشأة الاحتجاز.¹⁰ كما ينص على إمكانية نقل المتهم على الفور إلى مكان احتجاز آخر إذا اقتضى الأمر.¹¹ وهذا يكتسي أهمية أكبر في تونس في ظل رفع تقارير منتظمة عن ممارسة التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز.¹²

في الحقيقة، أكد العديد من الذين أجريت معهم مقابلات على أن المحتجز قد لا يحظى في مرافق الاحتجاز بنفس الحماية التي سيحصل عليها في المحكمة، مما يجعل المحتجز أكثر عرضة إلى خطر الضغط أو التهديد. أصّر العديد من المشاركين في المقابلات على حقيقة أن المحتجزين يشعرون في الغالب براحة أكبر في الحديث عن سوء المعاملة في مقر المحكمة أكثر من أماكن الاحتجاز.

يرتبط الحق في المثل شخصياً أمام القاضي أيضًا بالحق في الدفاع والقدرة على المشاركة الفعالة في جلسة الاستماع، وكلاهما جانبان أساسيان من جوانب الحق في محاكمة عادلة.¹³ بينت الأبحاث أنه بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، تكون مشاركتهم الفعالة معرّضة للخطر أثناء جلسات الاستماع عن بُعد.¹⁴ ذلك أن الاتصال عبر الفيديو لا ينجح في النقاط

⁹ المادة 14 (3) (د) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

¹⁰ التعليق العام رقم 35 للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشأن الحق في الحرية والأمان على شخصه (المادة 9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، CCPR / C / GC / 35، 16 ديسمبر 2014، الفقرة 34. انظر أيضًا ورقة إحاطة مناصرة اللجنة الدولية للحقوقيين حول حماية حقوق القضاة والمتهم والمشاركين الآخرين في الإجراءات مع استئناف الإجراءات القضائية بعد الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19، 8 جوان 2020.

¹¹ المرجع نفسه.

¹² الأمم المتحدة، لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية حول تونس، CAT / C / TUN / CO / 3، 10 جوان 2016، الفقرة 15.

¹³ المادة 14 (3) (ب) و (د) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

¹⁴ لجنة المساواة وحقوق الإنسان في إنجلترا واسكتلندا وبلاد الغال، "العدالة الشاملة: نظام مصمم للجميع"، 22 أبريل 2020.

العناصر البشرية الحيوية، مثل التواصل البصري ولغة الجسد، مما يؤثر على الإدراك وربما اتخاذ القرار.¹⁵ توجد أيضًا مسألة كيفية تأثير "الفجوة الرقمية" (الفجوة بين أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت والذين يعوزهم ذلك) على المشاركة الكاملة لجميع الأطراف، سواء من حيث الوصول إلى الإنترنت أو من حيث مهارات استخدامها. كما يصبح الحق في جلسة استماع علنية معرضًا للخطر.¹⁶

يجب أن يُنظر إلى العدالة على أنها قيد التحقق، وأن انعدام وصول عموم الناس إليها يمكن أن يعيق رصد المحاكمات.

توجد بطبيعة الحال فروق دقيقة في الشكوك حول جلسات الاستماع عن بعد. لا يمكن تأجيل العدالة أثناء الجوائح والأزمات المماثلة. لقد طُوّر العديد من الفاعلين والباحثين بالفعل بعض الإرشادات الأولية حول كيفية ترتيب الأولويات لحماية الحق في المحاكمة العادلة. قد يكون من الأفضل تخصيص جلسات الاستماع عن بعد للتعامل في القضايا غير الجزائية وعقد جلسات أخرى للبتّ، على سبيل المثال، في الإجراءات الجزائية مع مراعاة ألا يؤثر ذلك على الحقوق الجوهرية.¹⁷ بالإضافة إلى ذلك، وضعت منظمة (Fair Trials) "المحاكمات العادلة" مجموعة من المعايير لتحديد ما إذا كان ينبغي عقد جلسة استماع عن بُعد أم لا وهي التالية:

• طول فترات التأخير وأثرها على المدعى عليهم (بما في ذلك طول

مدة الاحتجاز السابقة للمحاكمة)،

• طبيعة جلسة الاستماع (درجة التعقيد، الحاجة إلى استدعاء شهود، خطر

الحرمان من الحرية)،

• توافر المعدات والأنظمة ومدى جودتها، ووجود عاهات أو عوامل أخرى يمكن أن تؤثر سلبيًا على قدرة المدعى عليه على المشاركة بفعالية.¹⁸

¹⁵ ليزا بيلي فافونيز، وإيزابيث لينغ، وروزالي جوي، وسامانثا كوبوت، كيف يغير الفيديو المحادثة، أبحاث العلوم الاجتماعية حول التواصل عبر الفيديو والتداعيات على قاعة المحكمة الجنائية، سبتمبر 2020.

¹⁶ المادة 14 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

¹⁷ شبكة الأمم المتحدة، "هل تعد العدالة الافتراضية عدالة فعلية؟"، سبتمبر 2020.

¹⁸ المحاكمات العادلة، "حماية الحق في محاكمة عادلة أثناء جائحة فيروس كورونا: إجراءات العدالة الجنائية عن بُعد"، مارس 2020.

شدد العديد ممن أجريت معهم مقابلات على أهمية التواصل البشري أثناء القضايا الجنائية لكنهم كانوا أكثر انفتاحاً على اللجوء، متى كان ذلك مناسباً، إلى جلسات الاستماع عن بُعد في القضايا المدنية - على سبيل المثال، وعندما يكون ذلك ممكناً من الناحية الفنية. لم يشارك معظم الذين جرت مقابلتهم في جلسات الاستماع عن بعد. حيث صرح أحدهم أن رأيه كان سلبياً في البداية لكنه تغير بعد أن شارك في إحدى جلسات الاستماع عن بعد لأن جودة الفيديو والصوت كانت ممتازة.

أكد أيضاً أحد الذين أجريت معهم مقابلات على أنه يمكن إجراء تعديلات في مرافق الاحتجاز. على سبيل المثال، طلبت المستجوبة نفسها تركيب مرايا لتغطية جميع المساحات وتجنب المناطق غير المرئية في الغرفة. اقترح شخص آخر جرت مقابلته أنه ينبغي تشجيع المحامين على الحضور في مرافق الاحتجاز إلى جانب منوّبيهم، بدلاً من الحضور في قاعة المحكمة أثناء الجلسات عن بعد. يمكن لمنظمات المجتمع المدني والمحامين، بدلاً من ذلك، إرسال مراقبين للمحاكمة إلى السجون ومراكز الاحتجاز لرصد الإجراءات والتحقق مما إذا كان المحتجزون قد بدت عليهم علامات سوء المعاملة أم لا.

وجوب إيلاء الأولوية للوصول والتواصل عبر الإنترنت

نصت أحد الاستنتاجات المشتركة بين الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات على اعتبار الرقمنة ضرورية لتحديث منظومة القضاء في تونس، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية. ومع ذلك، ينبغي التركيز بشكل أكبر على رقمنة الوصول عبر الإنترنت للاطلاع على مآل القضايا وتحديثاتها، بالإضافة إلى إرسال المستندات رقمياً، مع احترام الحق في الخصوصية وأخذ الأمن السيبراني في الاعتبار. يعدّ الوصول عبر الإنترنت وإمكانية التواصل رقمياً بشأن القضايا المنشورة من الإجراءات التي ستساعد في تجنب الازدحام في مقرات المحاكم وستكون خطوة أساسية في تحسين إقامة العدالة في تونس.

أثنى بعض المشاركين في المقابلات على جهود العديد من المحاكم، على سبيل الذكر محاكم الناحية بولايي منوبة أو تونس، في استخدام البريد الإلكتروني لإبلاغ المحامين بتحديثات وضع القضايا وتلقي الوثائق الرقمية. كما تم تقديم مشروع قانون إلى مجلس نواب الشعب لإدراج إمكانية التوقيع الإلكتروني على الوثائق القانونية.

الاستخدام المتزايد للهاتف والبريد الإلكتروني وواتساب وفيسبوك للتواصل مع ملتسمي العدالة

استخدمت عدة محاكم أثناء الجائحة أدوات تواصل جديدة للرد على القيود المفروضة على الوصول إلى العدالة. وتمثل ذلك بشكل أساسي في الاتصال عبر الهاتف والبريد الإلكتروني، وهي وسائل كانت أقل استخداماً قبل ظهور الجائحة. شدد العديد ممن أجريت معهم مقابلات على أن المعلومات الأكثر طلباً فيما يتعلق بإقامة العدالة هي نتائج القضايا. ازدادت

المكالمات الواردة من منوبي المحامين بشكل كبير، حيث استفسرت الغالبية العظمى منهم عن النتائج التي تمخضت عنها قضاياهم.

يوجد غياب لثقافة البريد الإلكتروني بين عامة الناس في تونس. حيث أنشأت إحدى المحاكم التونسية عنوان بريد إلكتروني كرسنه خصيصًا للرد على استفسارات المتقاضين والسماح بالوصول عن بُعد إلى خدمات "المُرشد القضائي" (انظر أدناه). بالرغم من تكثيف الإعلانات بشأنه، إلا أنه بالكاد تم استخدام عنوان البريد الإلكتروني. ومع ذلك، يميل المحامون إلى استخدام البريد الإلكتروني على نطاق أوسع؛ ووفقًا للأشخاص الذين جرت مقابلتهم، فقد زاد التواصل عبر البريد الإلكتروني بين العاملين في مجال القانون إلى حد كبير خلال جائحة كوفيد-19.

"فيما مضى، كنت أستخدم بريدي الإلكتروني من خمس إلى ست مرات في الأسبوع، لكنني الآن أستخدمه من خمس إلى ست مرات في اليوم. كما أنني أقدم الاستشارات القانونية عن طريق البريد الإلكتروني وأحصل على أجرتي من خلال التحويل البنكي من قبل الحريف، وهو أمر لم أقم به من قبل". -محام

أنشأت الهيئة الوطنية للمحامين عنوان بريد إلكتروني بالتعاون مع مؤسسة البريد التونسي، حيث يمكن للمحامين تبادل التقارير. ولئن استخدمت تطبيقات مثل واتساب ومسنجر وفيسبوك للتواصل بشكل أساسي بين المحامين، فقد استعملت أيضًا في بعض الأحيان بين المحامين وحرثائهم. استخدم بعض المحامين تطبيقات الهاتف المحمول مثل واتساب ومسنجر وفيسبوك؛ وحدث ذلك للتواصل أساسًا مع الزملاء، ثم أيضًا مع بعض حرثائهم. استخدمت كاميرات الهواتف الذكية أحيانًا لتصوير المستندات أو الأدلة ونقلها إلى المحامين. بينما عقدت اللقاءات المباشرة في المقام الأول في القضايا الحساسة مثل الاغتصاب أو العنف المنزلي.

نظم العرض المادي

شرح المحامون والمحاكم والجمعيات التي تتواصل مع ملتسمي العدالة في استخدام نظم العرض على نطاق أوسع أثناء الجائحة. تعرض هذه الشاشات أو اللوحات الإلكترونية معلومات عن وضع القضايا وجلسات المحكمة وحتى الأدلة المبسطة للتعريف بالإجراءات أو الحقوق. من شأن تكثيف استخدام نظم العرض المادي خارج المحاكم أن يسهل نقل المعلومات من مقيمي العدالة إلى ملتسمي العدالة.

"تم إطلاع الحرفاء على نتائج قضاياهم وجلسات محاكمتهم من خلال ورقة علقت على باب مكنتي". - محام أجريت معه مقابلة.

المرشد القضائي

أكد العديد من الذين أجريت معهم مقابلات على أن شخصية المرشد القضائي (le juge aiguilleur) في منظومة القانون التونسية تلعب دورًا أساسيًا عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى المعلومات القانونية. أوكل دور المرشد القضائي إلى قضاة النيابة العمومية ومقره في مكتب وكيل الجمهورية. المرشد القضائي مسؤول عن توجيه ملتزمي العدالة الذين يرغبون في معرفة المزيد عن إجراء معين، أو متابعة قضية ما أو إزالة عقبة ما أمام المسار الطبيعي للقضية. يقع المكتب في مقر المحاكم الابتدائية. من المهم أيضًا أن يكون ممثلي النيابة العمومية الذين يتولون دور المرشد القضائي قد تلقوا تكوينًا مناسبًا، بما في ذلك تدريبهم على حقوق الفئات الهشة. ومن الضروري أن يقدموا بشكل أساسي التوجيه وليس المشورة القانونية.

حلول خلاقية لتحسين التواصل فيما بين مقيمي العدالة وملتزميها أثناء جائحة كوفيد-19.

وضعت محكمة القصرين صندوقاً خارج مقرها لتلقي الدعاوى والتظلمات، دون أن يضطر الأشخاص إلى الدخول إلى مبنى المحكمة. شارك أحد المحامين في برنامج إذاعي يقدم معلومات عن الإجراءات القانونية بطريقة مبسطة وينشر الوعي بالحقوق.

وشمل ذلك التعريف بالحق في الاستعانة بمحام أثناء التحقيق الأولي. في الكاف، أنشأ المحامون مجموعة مغلقة على فيسبوك. حيث تولوا نشر نتائج القضايا والتنسيق مع بعضهم البعض، حتى يتمكن بعض المحامين من حضور الجلسات وتعويض زملائهم في المحكمة لتجنب الازدحام وانتقال العدوى.

تواصلت محكمة الناحية بمنوبة مع المحامين عبر البريد الإلكتروني. حيث تم إطلاع المحامين على نتائج قضاياهم ومواعيد الجلسات، وهو ما وفر عليهم عناء التحول إلى مقر المحكمة. نظّم الفرع الجهوي للمحامين بسوسة العمل بين المحامين ونشر جدولاً أسبوعياً عبر الإنترنت مع محامين تطوعوا لتنسيق وحضور جلسات محامين آخرين لتجنب الازدحام في مقرات المحاكم. كما تم اعتماد حل مماثل في القصرين، حيث نسق الفرع الجهوي للمحامين لإدارة جلسات الاستماع الخاصة بهم وجلسات استماع زملائهم بسلاسة.

على سبيل المثال، شرع أحد المحامين في اللجوء إلى مفاوضات غير رسمية مع مشغلين غير مرخصين يستخدمون مهاجرين بدون وثائق وذلك من أجل الحصول على رواتب غير مدفوعة. كانت المفاوضات ناجحة في كثير من الأحيان، بحيث دفع العديد من أرباب العمل الرواتب بعد الإغلاق الأول (الحجر الصحي الشامل الأول).

يوجد في صفاقس مرصد خاص صُمم للمهاجرين واللاجئين من إفريقيا جنوب الصحراء وعُهد إليه رصد الانتهاكات وتعيين محامين لتمثيل هذه المجموعات أمام المحاكم.

توصيات لفائدة السلطات التونسية

- عند عقد المحاكمات وجلسات الاستماع بواسطة آليات التواصل عن بعد، يجب منح الأولوية لجلسات الاستماع التي لا تؤثر على الحرية أو الحرمة الجسدية. ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار معايير منظّمة "المحاكمات العادلة" (Fair Trials) المتعلقة بتحديد الأولويات وهي كما يلي:

أ) طول فترات التأخير وأثرها على المدعى عليهم (بما في ذلك طول

مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة)،

ب) طبيعة جلسة الاستماع (درجة التعقيد، الحاجة إلى استدعاء شهود، خطر الحرمان من الحرية)،

ج) توافر المعدات والأنظمة ومدى جودتها، وكذلك ضمان أمن البيانات.

د) وجود عاهات أو عوامل أخرى يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة المدعى عليه على المشاركة بفعالية.

- التأكيد من الحصول على موافقة حقيقية من المتهم، على سبيل المثال، من خلال محاميه قبل الشروع في عقد جلسة استماع عن بُعد في قضية جزائية.

- القيام بتقييم آثار المحاكمات عبر آلية الفيديو في تونس، على الحق في محاكمة عادلة، مع التركيز بشكل خاص على الحق في إنابة محام، وعدم موافقة المدعى عليه على عقد جلسة استماع عن بُعد وعلى إمكانية اكتشاف سوء المعاملة في مكان الاحتجاز. يجب تكثيف ممارسة استخدام جلسات الاستماع بالفيديو وفقاً لذلك.

الإعانة العدلية والوصول إلى الحريف

بات الوصول إلى الإعانة العدلية والتمثيل القانوني عموماً أقل خلال جائحة كوفيد-19. يفقر عامة الناس في تونس إلى المعرفة الجيدة بنظام الإعانة العدلية. حيث يوجد في كل محكمة مكتب للإعانة العدلية ضمن مكتب وكيل الجمهورية. لا تقدم مكاتب الإعانة العدلية الإعانة العدلية في حدّ ذاتها، بل تقوم بدلاً من ذلك بتقييم ما إذا كان يحق للفرد الحصول على هذه الإعانة ثم يحيلونه إلى قسم المحامين حيث يتم تعيين محامٍ. تعاني مكاتب الإعانة العدلية في الغالب من نقص في الموظفين وتفتقر إلى الموارد. إذا كان الفرد في حاجة إلى الإعانة العدلية، فالأمر يعود إليه (إليها) لطلبها من مكتب الإعانة العدلية الذي يتولى تقييم ما إذا كان الطالب يحق له الحصول عليها أم لا. عندما يُمنح ملتصم العدالة إعانة عدلية، تكون فترات التأخير في الحصول عليها قد امتدّت عملياً لمدة طويلة؛ وفي بعض الأحيان تكون الدعوى قد اكتملت بالفعل بمجرد استلام الإعانة.

لاحظ العديد ممن أجريت معهم مقابلات أنّ نظام الإعانة العدلية العام يفقر إلى النجاعة. وبالتالي، وقع اقتراح العديد من الحلول للتخفيف من بعض المشاكل داخل هذا النظام على النحو التالي:

- تحسين الوصول عن طريق إحداث مكاتب إعانة عدلية / استشارات قانونية في مؤسسات أخرى مثل المكتبات العامة.
- دعم المنظمات غير الحكومية في تقديم الإعانة العدلية. يؤدي ذلك غالباً بالمحامين إلى التخصص في المجالات القانونية المختلفة واكتساب فهم أفضل للاحتياجات القانونية الخاصة بفئات معينة، وهو ما يعدّ مطلوباً لتقديم إعانة عدلية ذات جودة.
- يمكن للهيئة الوطنية للمحامين التونسيين إنشاء منصّة للاستشارات القانونية المجانية أو مكاتب للإعانة العدلية للإجابة عن استفسارات المواطنين، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الهشة.
- التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي التابعة لها (Centres de défense et d'intégration sociale, CDIS). فهذه المراكز على اتصال بالفئات الهشة ويمكنها الوصول إليها بشكل أفضل من خلال المشورة والإعانة العدلية، مما يضمن توفير الخدمات الغير القانونية الضرورية لأنها تؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل للقضية وفي الحياة.
- يجب على منظمات المجتمع المدني التي تقدم الإعانة العدلية التنسيق مع مسؤولي حماية الطفولة التابعين لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، لربط صلة مباشرة بالأطفال الذين يحتاجون إلى الإعانة العدلية.

- عقد اجتماعات أسبوعية في المقاهي ومقرات البلديات لتعريف الناس بحقوقهم. يكتسي هذا الإجراء أهمية خاصة بالنسبة للأشخاص الذين ليس لديهم إمكانية الاتصال عبر الإنترنت.

كما رأى بعض المحامين أن حجم التعيين الإلزامي للمحامي في قضايا الجنايات لم يكن كافياً. فقد رأوا أنه يجب تعديل القانون على النحو الذي يجعل إنابة المحامي إلزامية في جميع الإجراءات الجزائية، بما في ذلك قضايا الجرح. تشكل قضايا الجرح الغالبية العظمى من القضايا الجنائية في تونس.¹⁹ يجب قراءة هذا الاقتراح على ضوء خلفية أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يشترط ضمان الحق في الاستعانة بمحام في جميع القضايا الجزائية.²⁰

كما دعا البعض إلى منح المتقاضين أحقية الحصول على الإعانة العدلية في القضايا المدنية. وذكر أحد المحامين أنه ينبغي إبراء الذمة من العوائق المالية عند تقديم الشكاوى، لأن ذلك يشكل عبئاً مالياً غير متناسب على الأشخاص ذوي الإمكانيات الاقتصادية المحدودة. غير أنه على المرء أن يكون حذراً من العواقب التي يمكن أن تنجم عن مثل هذه المقترحات من حيث إغراق المحاكم بالشكاوى.

ظلت الغالبية الساحقة من المحامين على اتصال بمنوبيهم الذين لم يكونوا قيد الاحتجاز أثناء جائحة كوفيد-19. ولوحظ أن الهاتف كان أكثر وسائل الاتصال استخداماً؛ حيث لا يزال من غير الشائع في تونس التواصل عبر البريد الإلكتروني مع الحرفاء أو بين الزملاء في مهنة المحاماة. إلى جانب ذلك، يعتبر استخدام الهاتف أكثر سهولة نظراً إلى أن بعض الحرفاء لا يمكنهم الوصول إلى الإنترنت والحواسيب و / أو الهواتف الذكية.

توصيات لفائدة السلطات التونسية

- جعل عملية منح الإعانة العدلية أكثر نجاعة؛ إذ يجب أن تكون آلية ضبط مستحقيها أسرع، في حين ينبغي تحسين طرق نشر المعلومات حول تقديم الإعانة العدلية.
- تنقيح مجلة الإجراءات الجزائية بحيث يصبح التمثيل القانوني (الاستعانة بمحام) إلزامياً في جميع الإجراءات الجزائية، بما في ذلك قضايا الجرح.

19 محامون بلا حدود، "الاحتجاز في تونس: عقوبات تتجاوز سلب الحرية"، 2014.

20 المادة 14 (3) (د) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، صادقت عليه تونس في 18 مارس 1969.

- وضع في الاعتبار تطوير واستخدام وسائل بديلة لحل النزاعات (AMCR) لتخفيف العبء عن القضاء.

2. وصول الفئات الهشة إلى العدالة أثناء جائحة كوفيد-19.

بحكم الواقع، أدت محدودية حرية التنقل والوصول إلى وسائل النقل بالتوازي مع تقليص ساعات العمل في المؤسسات العامة والمحاكم إلى تدهور وضعية المدعين وأثّرت بشدّة على حقوق المتّهمين. وقد نجم عن ذلك تفاقم مشاكل بطء الأداء السابق لمنظومة العدالة في تونس. تدل البيانات التي تم جمعها على أن مواطن الاستضعاف غالبًا ما تتداخل، مما يؤدي إلى تراكم تجارب الأفراد مع التمييز والتهميش في وصولهم إلى العدالة. إنّ أصناف القضايا أو المتقاضين ليست واضحة المعالم حيث يمكن للأفراد أن يندرجوا تحت عدة فئات مختلفة، مما يزيد من درجة استضعافهم.

فئات القضايا أو المجموعات ليست واضحة المعالم - على سبيل المثال، يمكن للأفراد أن يندرجوا في نفس الوقت ضمن عدة فئات مختلفة؛ النساء والمهاجرون واللاجئون أو مجتمع الميم (LGBTQI+) (المثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وغير مغايري الهوية وثنائيي الجنس +)، مما يزيد من ضعفهم. على سبيل المثال، قام محاميان تمت مقابلتهم أثناء هذه الدراسة بتسليط الضوء على حالة مجتمع الميم (LGBTQI+) خلال الوباء في تونس وزيادة ضعفهم. كان المحامون على اتصال بعدد الأفراد من مجتمع الميم (LGBTQI+)، والذي فضل معظمهم العزلة والتوازي عن الأنتظار أثناء الوباء بسبب المضايقات المستمرة والاعتقال والاحتجاز التعسفي لهذه الجماعات من قبل سلطات إنفاذ القانون. وأشار المحامون أيضًا إلى أن ضباط الشرطة غالبًا ما يتجاهلون واجبهم بإبلاغ المواطنين المعتقلين من مجتمع الميم بحقهم في استشارة محام قبل توجيه التهمة لهم، ينظم ذلك قانون 2016-05 حول النفاذ المبكر إلى العدالة. في حالات أخرى تتعلق بالمهاجرين واللاجئين، أدى التحدي العام المتمثل في التوثيق والوضع القانوني إلى خلق حالة غير مستقرة للمهاجرين على وجه التحديد. تفتقر العديد من المهاجرات العاملات في القطاع المنزلي إلى فرص عمل رسمية، بينما أدت المضاعب الاقتصادية الناجمة عن الوباء إلى عزلهن عن الحماية الرسمية والأمن. كانت هذه المشاكل المتداخلة والمتقاطعة موجودة قبل الجائحة، ولكنها تفاقت بسبب استمرار الأزمة الصحية".

العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي

" سيظل في نهاية المطاف والد أطفالك، كيف ستنظر الأسرة إلى كل هذا ؟... " - عون
شرطة يحاول تني امرأة عن الإبلاغ عن العنف الأسري.

العنف القائم على النوع الاجتماعي

يشير العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) إلى الأفعال الضارة المرتكبة ضد فرد أو مجموعة من الأفراد على أساس جنسهم. إنه متجذر في عدم المساواة بين الجنسين وسوء استخدام السلطة والأعراف الضارة. يستخدم المصطلح في المقام الأول للتأكيد على حقيقة أن التفاوت في علاقات القوة القائمة على النوع الاجتماعي تجعل النساء والفتيات عرضة لأشكال متعددة من العنف. وبالرغم من معاناة النساء والفتيات بشكل غير متناسب من العنف القائم على النوع الاجتماعي، قد يتعرض الرجال والفتيان أيضًا إلى الاستهداف. كذلك، يستخدم المصطلح أحيانًا لوصف العنف المسلط ضد مجتمع الميم (المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، متحولين جنسيا وغير مغاييري الهوية الجنسية وثنائبي الجنس +LGBTQI) ، عند الإشارة إلى العنف المرتبط بمعايير الذكورة / الأنوثة و/ أو معايير النوع الاجتماعي.

العنف الأسري:

العنف الأسري، الذي يُطلق عليه أيضًا الإساءة الأسرية أو العنف الصادر عن الشريك الحميم، هو أي نمط من السلوك يستخدم لاكتساب أو الحفاظ على السلطة والسيطرة على الشريك الحميم. ويشمل ارتكاب أو التهديد بارتكاب جميع الأفعال الجسدية والجنسية والعاطفية والاقتصادية والنفسية التي تؤثر على شخص آخر. يعد العنف الأسري أحد أكثر أشكال العنف شيوعًا التي تتعرض لها المرأة على مستوى العالم.
المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الارتفاع الحاد في العنف المسلط على النساء والفتيات من قبل الرجال

أشار جميع من شاركوا في المقابلات بالإجماع إلى النساء، بوصفهن ضحايا العنف الأسري، وبأنهن أكثر الفئات تضررا خلال الجائحة. وخلصت إحدى المحاميات إلى أن الشهادات التي أدلت بها النساء ضحايا العنف الأسري إلى الجمعية التي تعمل بها، ارتفعت من 45 شهادة في أبريل 2019 إلى 117 في أبريل 2020. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الشكاوى المقدمة إلى وحدة الشرطة المختصة في تلقي دعاوى العنف الأسري بعد الحجر الصحي الشامل (الإغلاق التام) الأول، من ثلاث أو أربع شكاوى يوميا في المعتاد إلى ما بين 40-45 شكاوى. وقد تقاطع ذلك مع ملاحظات ساقها

مشاركون آخرون في المقابلات وتقارير رسمية أخرى. كما سجلت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في ماي 2020، 6693 مكالمة على الخط المجاني للإبلاغ عن العنف الأسري (خلال الفترة الممتدة من 22 مارس إلى 3 ماي).²¹ ذكرت مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي أن حالات حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي المبلغ عنها شهدت زيادة قدرها خمسة أضعاف في تونس خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الجائحة.²² وهذا يدل على أن تونس لم تكن مختلفة عن البلدان الأخرى في العالم خلال جائحة كوفيد-19.

قبل نقشي جائحة كورونا، أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه "على الصعيد العالمي، تعرضت 243 مليون امرأة وفتاة تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا إلى العنف الجنسي و/ أو الجسدي على يدي شريك حميم في الأشهر الإثني عشر الماضية".²³ حيث قد تفاقم العنف، ولا سيما العنف الأسري ضد النساء والفتيات، منذ نقشي جائحة كورونا.²⁴

وبما أن العنف الأسري لم يكن مدرجًا في البداية ضمن فئة القضايا الاستعجالية، فقد أعاق ذلك بشدة وصول النساء والفتيات إلى المحاكم في مثل هذه القضايا. الأمر الذي دفع تحالف مكون من منظمات المجتمع المدني إلى توجيه رسالة مفتوحة إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء السيد يوسف بوزاخر، يؤكد فيها على أهمية تقبل المحاكم لقضايا العنف الأسري والنظر فيها. فتقرر لاحقًا دمج العنف الأسري ضمن القضايا الاستعجالية في 28 و29 أبريل 2020.²⁵

العقبات الإجرائية أمام الحصول على العدالة

بالرغم من قرار المجلس الأعلى للقضاء الصادر في نهاية أبريل 2020 والقاضي بأن يتم التعامل مع قضايا العنف الأسري كأولوية، فقد حالت العديد من العقبات دون وصول المرأة إلى العدالة فيما يتعلق بهذه الجرائم. أولاً، كما أشار العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، يوجد نقص في المعرفة بالإطار القانوني التونسي لدى عامة الناس. مثل القانون عدد 58 الصادر في 2017 أول قانون تونسي يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. حيث يحتوي على إجراءات وقائية، فضلاً عن دعم

²¹ موقع بيزنس نيوز (أخبار الأعمال)، "بأسطة" (كفي)، حملة توعية ضد العنف ضد المرأة"، 21 ديسمبر 2020.

²² مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، سارة بركس، مارو يوسف، "فيروس كورونا يكشف أن مكاسب المرأة التونسية من الثورة هي مجرد حبر على ورق"، 22 جوان 2020. 22 ديسمبر 2020.

²³ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كوفيد-19 وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات"، 2020.

²⁴ المرجع نفسه.

²⁵ الأورومتوسطية للحقوق، "تونس: الجائحة تفاقم العنف ضد المرأة"، 2 جوان 2020.

الناجيات، ويتضمن تعريفًا واسعًا يشمل الجوانب الاقتصادية والنفسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما ينص القانون على أن الناجيات اللاتي يرفعن شكاوى حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، بناءً على شهادة طبية، يحق لهن تلقائيًا الحصول على إعانة عدلية مجانية، دون فرض شروط تتعلق بالدخل. ومع ذلك، يبدو أنه من الناحية العملية نادرًا ما يتم تطبيق هذا الإجراء، حيث نجد أن عددا ضئيلا جدا من النساء على دراية بهذا الحق.

بسبب القيود المفروضة أثناء الجائحة، جرى تخفيض في عدد وسائل النقل إلى حد كبير جدا. وصارت العديد من وحدات الشرطة المختصة بالبحث في جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي، لا تشتغل خارج ساعات العمل الإدارية - أي في الليل أو خلال عطلات نهاية الأسبوع. كما خفضت ساعات العمل أثناء الجائحة إلى حد أكبر. وفقًا لمن أجريت معهم المقابلات، توقفت بعض وحدات الشرطة المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة عن العمل بعد الساعة الثانية ظهرا ولم تتدخل إلا في الحالات الشديدة الخطورة، من قبيل وجود خطر حقيقي قد يؤدي إلى قتل الزوج زوجته.

الثني عن الإبلاغ عن الجرائم

أفاد العديد من المحامين الذين عقدت معهم مقابلات بأن بعض أعوان الشرطة حاولوا ثني النساء عن الإبلاغ عن العنف الأسري، بحجة أنه قد يضر بهن أو يضر بعائلتهن. وقد جرى تناول هذا الأمر أيضًا في وسائل الإعلام التونسية.²⁶ كانت هذه الظاهرة مشكلا قائما حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19، ولكن يبدو أنها قد تفاقمت أثناءها. أكد عدد من الذين شاركوا في المقابلات على أن بعض أعوان الشرطة ربما لجؤوا بشكل متزايد إلى ممارسة الثني عن التبليغ بجريمة عنف بسبب زيادة حجم العمل خلال جائحة كوفيد-19. من المهم التشديد على أن محاولة الثني عن الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي يعدّ جريمة بموجب القانون التونسي (عدد58 لسنة 2017).

كما ازداد استضعاف النساء اللواتي تعرضن للعنف خلال الجائحة، حيث تجنب المحامون الاتصال المباشر بالمنوبات على نطاق أوسع ولم يرافقوهن في غالب الأحيان إلى مركز الشرطة للإبلاغ عن جريمة اعتداء بالعنف. لاحظ المحامون أنه عندما يرافقون منوباتهم، فإن ممارسة ثني المدعيات عن

²⁶ إنكفاضة، نجاد رجبي، "على خلفية قانون شكلي، معاناة النساء ضحايا العنف تتواصل"، 8 أكتوبر 2020.

الإبلاغ عن العنف لم تكن شائعة. قال أحد المشاركين في المقابلات إن منوّبته تعرّضت للعنف الأسري لكنها تنازلت عن حقّها في محاكمة زوجها. حيث جعلت القيود المفروضة على التنقل بين مختلف المدن من المستحيل عليها اللجوء إلى منزل والديها، وبالتالي لم يكن لديها فعليا مكان "تؤوي إليه في الليل".

مصاعب إثبات العنف

وفقاً للعديد ممن أجريت معهم مقابلات، لم تتخذ السلطات أي إجراء أو لم تأخذ الشكوى المرفوعة على محمل الجد إلا عند حدوث ضرر وعنف جسيمين يمكن إثباتهما. وهذا يبرهن على سوء فهم خطير لظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما هو منصوص عليه في القانون عدد 58 لسنة 2017، لأنه عادة ما يكون له جوانب نفسية، ولكن اقتصادية أيضاً، من المستحيل اكتشافها بالعين المجردة.

ينصّ القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي على أنه بعد إيداع شكوى لدى مركز الشرطة، تتحصل الشاكية على تسخير طبي لفحصها في مستشفى عام من قبل طبيب شرعي. وهذا التسخير يخول لصاحبة الشكوى الحصول على "شهادة طبية أولية". وعليه تمثل هذه الشهادة أساس الإجراء برمته وتشكل دليلاً أمام النيابة العمومية. وبدون شهادة طبية، يكاد يكون من المستحيل إثبات ارتكاب جريمة. بسبب مخاطر العدوى، قامت المستشفيات في العديد من الحالات برفض أو تأخير كلا من الفحص وتسليم الشهادات أثناء الجائحة. حدث ذلك حتى في الحالات التي لم تحصل فيها الضحية على تسخير من الشرطة. لم تعتبر العديد من المستشفيات هذه الحوادث حالات استعجالية ورفضت الفحص وإصدار الشهادات الطبية. جادل العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بأن هذا يرجع جزئياً إلى مشكلة أعم تتمثل في انعدام التخطيط والتنسيق بين المؤسسات العامة.

أشار بعض المشاركين في المقابلات إلى أنه إذا تحولت امرأة إلى المستشفى دون تسخير من الشرطة، لا يتم قبولها لإجراء الفحص. ومع ذلك، لا يوجد إجراء قانوني أو نص يمنع الفحص الطبي للشاكيات في حالة عدم وجود مثل هذا التسخير. وغالبا ما يُطلب من صاحبة الشكوى أيضاً أن تدفع مبلغ مالي مقابل إصدار شهادة طبية لكن نادراً ما تتمكن الشاكيات اللواتي يعانين من ضائقة مالية من القيام بذلك. كما أكد الذين أجريت معهم المقابلات على نقص الأموال لدى النساء اللاتي أبلغن عن العنف باعتبارها عقبة عند محاولة الحصول على محل إقامة بديل أثناء الجائحة. كما

أن عدم وجود مأوى بديل شكّل في بعض الأحيان سبباً لعدم الإبلاغ عن العنف أو حتى سحب الشكاوى.

أكد أحد المحامين على الحاجة إلى اعتماد مقاربة شاملة تضم وزارات العدل والداخلية والمرأة والصحة والشؤون الاجتماعية والشؤون الدينية لتنسيق تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017. كما تعتبر جائحة كوفيد-19 في الوقت ذاته مدعاة إلى تسريع التقدم في اعتماد مقاربة شاملة ومنسقة بين الحكومة ومؤسسات العدالة بالإضافة إلى المجتمع المدني. يعدّ هذا الإجراء مهماً لمنع ارتكاب العنف ضد المرأة والتصدي له بغض النظر عن جائحة كوفيد-19. وأضاف آخر أجريت معه مقابلة أنه توجد إجراءات بسيطة يمكن أن تحسن على نحو جذري وضع النساء ضحايا العنف. تعتبر خدمات الخط الساخن والاستفادة من الوسائل التكنولوجية أمراً مهماً، ولكن قد يكون من الضروري أيضاً اتخاذ إجراءات إضافية لضمان وصول واسع النطاق لجميع السكان. قد يشمل ذلك اعتماد إجراءات تسمح للمرأة بالإدلاء بشهادة في الصيدليات، كما يحدث في فرنسا وإسبانيا، أو وضع صناديق رسائل خاصة أمام كل محكمة لتلقي الشكاوى.

المطلقات وأطفالهن

"اكتفي بما يمدك به، فذلك أفضل من لا شيء" ... - عون شرطة
بحاول إقناع المطلقة بقبول مبلغ نفقة أقل مما تستحقه قانوناً.

شكلت قضايا النفقة والطلاق المجالات التي عانت فيها كثير من النساء من ضرر جسيم إبان الجائحة في تونس. حيث طالت مدة النظر في قضايا النفقة والطلاق بسبب إغلاق المحكمة أو تأجيل الجلسات. يتضمن القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة تدابير وقائية مثل إبعاد المظنون فيه عن محل الزوجية، وإيواء الضحية وأطفالها في أماكن آمنة، وما إلى ذلك. لا يمكن في كثير من الأحيان تطبيق هذه التدابير أثناء جائحة كوفيد-19، بسبب الحد من نشاط المحاكم. رأى بعض المحامين أنه ينبغي تطبيق الفصل 26 من القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، شرط أن تتولى الوحدة المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة، بعد إذن من النيابة العمومية، إنفاذ تدابير وقائية قبل الحصول على إذن قضائي، لكن ذلك الاقتراح لم يحظ بالنجاح.

ذكر أحد الذين أجريت معهم المقابلات أنه أثناء الجائحة، وقع النظر في قضايا النفقة بعد مرور ثلاثة أو أربعة أشهر، بدلاً من المدة الزمنية المعتادة وهي شهر واحد. توجد أيضًا، على ما يبدو، فروق على مستوى الجهات، فمثلاً تبين أن النظر في قضايا النفقة في منطقة العاصمة تونس هو الأشد تأخرًا. من ناحية أخرى، نجمت عن عدم دفع النفقة في بعض الأحيان عواقب وخيمة، مما أوقع النساء المطلقات في ضائقة مالية شديدة و/ أو أجبرن على البقاء مع زوج عنيف. كما أدى تأجيل البت في قضايا الطلاق إلى حدوث أضرار مماثلة.

عدول التنفيذ هم المخولون بتحصيل ديون النفقة طبقاً لما ينص عليه القانون. ومع ذلك، ذكر العديد من الذين أجريت معهم مقابلات أن عدول التنفيذ توقفوا عن العمل إبان أزمة جائحة كوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، تسببت البطالة وعدم دفع الأجور بسبب الجائحة إلى ارتفاع ديون النفقة بشكل حاد.

أكد العديد ممن جرت مقابلتهم أن بعض أعوان الشرطة حاولوا ثني النساء عن رفع قضية في الطلاق أو شجعوهن على قبول مبلغ نفقة أقل بسبب الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الزوج. أشار بعض المشاركين في المقابلات إلى "التضامن الذكوري" كأساس منطقي لمثل هذه التكتيكات.

كما تأثر الأطفال أيضًا بتأخر الفصل في قضايا الطلاق ودفع مبالغ النفقة، بالرغم من أن البيانات التي تم الحصول عليها لم تقدم فكرة أعمق عن وضعيتهم الخاصة. ومع ذلك، فقد شهدت تونس رفع تقارير مفزعة حول تداعيات جائحة كوفيد-19 على الأطفال لا سيما من حيث استئصال حالة الفقر لديهم.²⁷ الأمر الذي جعل منظمة اليونيسف تصنف هؤلاء الأطفال "جيلاً ضائعاً"، نظراً إلى أن الجائحة قد تلحق ضرراً غير قابل للجبر بتعليمهم وتغذيتهم ورفاههم.²⁸ من الضروري القيام بمزيد من البحث من أجل اكتساب فهم أفضل لاحتياجات الأطفال القانونية الخاصة التي فرضتها الجائحة.

من البديهي أن تواجه قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ومجتمع الميم والنساء المطلقات وأطفالهن تحديات عامة تقتضي تحوُّلاً عاماً في الاهتمام السياسي وتخصيصاً مناسباً للموارد. ومن ذلك مثلاً أهمية ضمان الوصول الواجب إلى تدابير الوقائية التي كفلها القانون عدد 58 لسنة 2017 لضحايا

27 اليونيسف، "تونس: تأثير تدابير الاحتواء المرتبطة بجائحة كوفيد-19 على حالة الفقر لدى الأطفال".

28 تدعو اليونيسف إلى الحيلولة دون ضياع جيل حيث يهدد فيروس كوفيد-19 بالحاق ضرر غير قابل للجبر بتعليم الأطفال وتغذيتهم ورفاههم ،

18 نوفمبر 2020.

العنف ضد المرأة، ومن ضمنها توفير الرعاية الصحية والتمثيل القانوني والإعانة العدلية والإحاطة النفسية والإيواء، بالتوازي مع اعتماد خطط لتحقيق التعافي الاقتصادي. توجد أيضًا حاجة إلى الاستثمار في آليات شاملة ومنسقة للتصدي للعنف الأسري. ويمكن القيام بذلك بشكل أكثر نجاعة من خلال اعتماد إجراءات التشغيل الموحدة أو المبادئ التوجيهية الوطنية بتوفير الموارد المالية التي يقتضيها تنفيذها، مع بناء قدرات المتدخلين الأول في علاقة بإنفاذ القانون عدد 58 لسنة 2017. كما أنه من الضروري إجراء مزيد من البحوث لتحديد الاحتياجات القانونية الخاصة الواجب توفيرها للمرأة نتيجة لهذه الجائحة مع وجوب إدراج الاستراتيجيات الوقائية، فضلاً عن ضمان المشاركة المباشرة للنساء والفئات المستضعفة الأخرى في تحديد الاحتياجات ووضع السياسات اللاحقة.

توصيات لفائدة السلطات التونسية

- القيام بتدريب وتوعية أعوان الشرطة والحرس حول أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، مع تكثيف الجهود بشكل خاص تجاه الأعوان العاملين في الوحدات المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة التي تتلقى الشكاوى حول العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- تضمين منح الأولوية للقضايا المتعلقة بالنفقة والطلاق، حتى أثناء الجوائح وحالات الطوارئ الأخرى.
- الحرص على ضمان التنفيذ الواجب للقانون عدد 05 لسنة 2016، الذي يشترط إعلام المدعى عليهم بحقهم في إنابة محام عند إيقافهم في مركز الشرطة.

المهاجرون واللاجئون

غالبًا ما وجد المهاجرون واللاجئون أنفسهم في حالة استضعاف متزايد أثناء جائحة كوفيد-19. أشار الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن هذه الفئة كانت أكثر عرضة للتخلي عن إجراءات التقاضي التي انخرطوا فيها أو كانوا يواجهون إجراءات تقاضي مطولة بسبب القيود على الوصول إلى المحاكم. كما عانى المهاجرون بشكل خاص من تداعيات الأزمة الصحية على التشغيل، حيث كانوا يعملون في كثير من الأحيان بدون عقود عمل رسمية. وكانوا من بين أول من تم طردهم نظراً إلى أن العديد منهم كانوا يعملون في قطاعات لا تعتبر أساسية أثناء الجائحة، مثل حضائر البناء والمقاهي والمطاعم أو ورش الميكانيك، أو كانوا يشتغلون بصفة أعم في الاقتصاد غير الرسمي.

وقد تسبب ذلك في سلسلة من ردود الفعل نجم عنها عدم قدرة المهاجرين على دفع معينات الكراء ثم طردهم من أماكن سكنهم. استمر بعضهم في العمل لكن اضطروا إلى الإقامة في منازل مشغليهم بسبب القيود المفروضة على التنقل، الأمر الذي أدى في بعض الحالات إلى انجازهم حجم أكبر من العمل وإلى مزيد استضعافهم. انضح من خلال البيانات التي تم جمعها تعرض فئات متنوعة من المجموعات المستضعفة في الغالب إلى العديد من المشاكل. لا يملك المهاجرون واللاجئون، ولا سيما النساء العاملات في المنازل، عقود عمل رسمية ولا يمكنهم الحصول على الحماية القانونية أو الوصول إلى العدالة.

يلاحظ أنه حتى قبل تفشي الجائحة كان يوجد فرق جوهري في المعاملة بين المهاجرين واللاجئين الذين يحملون وثائق إقامة والذين ليسوا في وضع قانوني ولا يحق لهم البقاء في تونس. حيث تم خلال الموجة الأولى من الجائحة (مارس - ماي 2020)، احتجاز حوالي 20 مهاجرًا بدون وثائق إقامة، إداريًا في مركز احتجاز الوردية بتونس العاصمة، الذي يدار تحت إشراف وزارة الداخلية (على خلاف جميع مراكز الاحتجاز التونسية الأخرى، التي تديرها وزارة العدل). وقد تقرر احتجازهم بأوامر إدارية عوضا عن قرارات صادرة عن المحكمة.

إجمالاً، ضم مركز احتجاز الوردية حوالي 100 مهاجر. يطرح مركز احتجاز الوردية إشكالا قانونيا بما أنه لا يوجد نص قانوني يعترف به كمركز احتجاز وهو معروف لدى عامة الناس باسم "مركز الاستقبال والتوجيه". أحتجز المهاجرون لعدم امتلاكهم بطاقات إقامة أو لانتهاؤ صلوحيتها.²⁹ رفع ائتلاف مكوّن من منظمات مجتمع مدني شكوى في جوان 2020 ضد الاحتجاز الإداري. وفي شهر جويلية، أصدرت المحكمة الإدارية بتونس العاصمة قرارا يقضي بتعليق عمليات الاحتجاز لأن المهاجرين لم يكفل لهم الاتصال بمحام ولأن مدة احتجازهم تجاوزت بكثير الثمانية والأربعين ساعة التي تنص عليها مجلة الإجراءات الجزائية.

كان لدى أحد المحامين الذين أجريت معهم مقابلة منوّب أصدرت المحكمة قرارا بطرده، ولكن بدلاً من طرده تم إرسال المهاجر إلى مركز احتجاز الوردية. تعتبر

29 المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، 29 أبريل 2020.

ظروف الاحتجاز في مركز الوردية مزرية.³⁰ كان المنوّب لا يزال محتجزاً في مركز الوردية حتى زمن كتابة هذا التقرير .

يتعين على المهاجرين الباقين في تونس بعد انتهاء صلوحية تأشيراتهم دفع غرامة بناءً على طول مدة إقامتهم غير الرسمية، ولا يمكنهم المغادرة إلا بعد دفع تلك الغرامة. مثل هذا الإجراء يجبر العديد من المهاجرين غير الشرعيين على البقاء ويجعلهم في وضعية استضعاف متزايد. أعلنت السلطات أنها ستجمد هذه العقوبة خلال جائحة كوفيد-19.³¹

لا يُعفى اللاجئين في تونس الذين يتمتعون بصفة اللاجئ، بموجب وثائق سلمت لهم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من مواجهة مثل هذه المصاعب مع السلطات. حتى عند الاستظهار بوثيقة صفة اللاجئ المسلمة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كثيراً ما تسأل الشرطة عن وضع اللاجئين وتطلب الاطلاع على وثائق هويتهم. فسّر بعض الذين أجريت معهم مقابلات ذلك من منظور أن المهاجرين واللاجئين في تونس يشكلون ظاهرة جديدة تماماً، حيث لا يزال العديد من المسؤولين الحكوميين يتجاهلون وضع اللاجئين وحقوقهم. لذلك، حتى اللاجئين ذوي الوثائق الرسمية يحاولون تقادي الاتصال بالشرطة والمحاكم.

ينص القانون التونسي على أنه يتعين على صاحب العمل الذي يشغل أجنبي إثبات أن مهارات الشخص غير متوفرة لدى المواطنين التونسيين.³² لكن يكاد يكون من المستحيل إثبات ذلك بالنسبة للوظائف ذات المؤهلات الدنيا والأمر الذي لا يترك خياراً للعديد من المهاجرين - ومعظمهم من أفريقيا جنوب الصحراء - سوى اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي، موقعين أنفسهم في وضع شديد الهشاشة. حيث رفعت منظمة العمل الدولية تقارير عن تزايد التمييز وكراهية الأجانب ضد المهاجرين أثناء الجائحة.³³

30 ميدل إيست أي (عين الشرق الأوسط) ، " القانون لا يطبق في هذا المركز : الوردية ، منطقة رمادية للمهاجرين الذين يصلون إلى تونس"، 8 أكتوبر 2020.

31 مركز الهجرة المختلطة، دراسة حالة حول الهجرة الحضرية المختلطة، تونس ، نوفمبر 2020.

32 الفصل 2-258 من مجلة الشغل التونسية.

33 موجز سياسة منظمة العمل الدولية، "حماية العمال المهاجرين أثناء جائحة كوفيد-19"، أبريل 2020.

توصيات لفائدة السلطات التونسية

- إلغاء الغرامة التي يتعين عليهم دفعها عندما يرغب المهاجرون واللاجئون المقيمون في تونس بشكل غير نظامي مغادرة البلاد.
- توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الصحية والتغطية الاجتماعية لتشمل العمال المهاجرين.
- تنظيم حملات لزيادة الوعي لدى المسؤولين الحكوميين وأعاون إنفاذ القانون حول وضع وحقوق اللاجئين الحاملين لوثائق إقامة رسمية.

الأشخاص قيد الاحتجاز

الأشخاص المحتجزون معرضون بشكل خاص للإصابة بالفيروسات والأوبئة؛ باعتبار أن المرافق السجنية تكون بطبيعتها أكثر عرضة لزيادة انتقال الأمراض، حيث يتكدس المحتجزون والسجناء في أماكن ضيقة. وتخفيضاً لعدد نزلاء السجون والحد من مخاطر تفشي جائحة كوفيد-19³⁴، منح رئيس الجمهورية في مناسبتين عفواً خاصاً عن 2090 سجيناً. ركز العفو على كبار السن والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة؛ ومع ذلك، تم استبعاد العديد من الأشخاص المحتجزين.

لاحظ العديد ممن أجريت معهم مقابلات أنه عند اعتقال المتهمين، لم يتم عرضهم على ممثل النيابة العمومية بعد انتهاء فترة الاحتجاز الأولى السابقة لتوجيه الاتهام والتي تبلغ 48 ساعة - وهو ما مثل انتهاكاً لأحكام مجلة الإجراءات الجزائية. وبدلاً من ذلك، أُجبروا على قضاء فترة 14 يوماً من الحجر الصحي رهن الاحتجاز قبل البت في قضيتهم. بالنسبة لقضايا الجنايات، أشار بعض من جرت مقابلتهم إلى أن قاضي التحقيق قد يمضي ما يصل إلى 14 شهراً لإنهاء التحقيق وإحالة القضية إلى المحكمة. كذلك، عانت قضايا الجرح من إجراءات التقاضي المطولة. نجمت التأخيرات المتزايدة عن تعليق الإجراءات القضائية خلال جائحة كوفيد-19، ولكنها حدثت أيضاً بسبب تراكم القضايا الجديدة التي تم رفعها أثناء الجائحة.

بسبب إجراءات الحجر الصحي الشامل (الإغلاق)، لم يتمكن المحامون من مقابلة متوابعهم خلال الموجة الأولى من جائحة كوفيد-19، وهو ما مثل انتهاكاً لحقهم في

34 مؤسسة القانون الدولية، "نداء عاجل إلى رئيس الجمهورية التونسية للتحرك لحماية السجناء من جائحة كوفيد-19".

الاستعانة بمحامٍ وحق الدفاع. كما استمر غياب اللقاءات المباشرة بين المحامين والأفراد المحتجزين بعد الموجة الأولى لأن العديد من المحامين لم يتقوا في الإجراءات الصحية التي اعتمدها موظفو السجون وكانوا قلقين من الإصابة بالوباء. وقد حدث ذلك بالفعل بالنسبة للسجون ومراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة.

وقع في كثير من الحالات طرد أشخاص محتجزين من مقر المحكمة لعدم ارتدائهم كامات وجه عملاً بقرار المجلس الأعلى للقضاء. حيث يتعين على إدارة السجن توفير كامات وجه للأفراد المحتجزين.³⁵ بناءً عليه، تم تأجيل جلسات الاستماع مع ابقاء الأفراد المحتجزين قيد الحجز مما سبب ضغطاً لا موجب له على منظومة السجون. تعاني العديد من السجون التونسية من الاكتظاظ، حيث تتراوح نسبة الاكتظاظ فيها بين 150 في المائة³⁶ و300 في المائة في عدد من السجون.³⁷

وفقاً للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، تعدّ حالة السجون متداخلة، في حين أن أوضاع المرافق الصحية تعتبر مزريّة.³⁸ حيث سجلت حالات تفشي لجائحة كوفيد-19 في السجون، وتم الإبلاغ عن نقص في الخدمات الطبية ومعدات الحماية الشخصية.

يعدّ اكتظاظ السجون أمراً شائعاً في جميع أنحاء العالم؛ ذلك أن السجون في 118 دولة تأوي أكثر من طاقتها الاستيعابية.³⁹ غالباً ما تتضمن الحلول لهذا النوع من القضايا النظامية تدابير أكثر بنوية. إذ لا ينبغي، على سبيل المثال، استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة إلا كملاذ أخير عندما تكون التدابير عدا الاحتجاز غير كافية لضمان حضور المتهم شخصياً أثناء المحاكمة. في تونس، يوجد 57 في المائة من نزلاء السجون قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة.⁴⁰ وبالتالي، فإن تشديد القيود على الاحتجاز السابق للمحاكمة من شأنه أن يعمل على تخفيف الاكتظاظ عن منظومة السجون. إن منح العفو للفئات المستضعفة المحتجزة⁴¹ أو استخدام تدابير غير الاحتجاز كبداية للسجن تمثل حلولاً بنوية أخرى للاكتظاظ. أصبحت ظروف الاحتجاز الجيدة أكثر أهمية خلال الأزمات مثل جائحة كوفيد-19؛ ولا

35 قنمت الإدارة العامة للسجون والإصلاح كاماتي وجه لكل محتجز في 27 أكتوبر 2020.

36 لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية حول تونس، 3 / CAT / C / TUN / CO ، 10 جوان 2016، الفقرة 27.

37 مؤسسة القانون الدولية، "داء عاجل إلى وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء بشأن استجابة قطاع العدالة لجائحة كوفيد-19".

38 الحاشية 35 أعلاه.

39 موجز السجون في العالم، معهد أبحاث سياسات الجريمة والعدالة، جامعة بيركبيك بلندن، إحصاءات حول نسبة نزلاء السجون (مستوى الإشغال في السجون) في 206 دولة، جانفي 2012.

40 موجز السجون في العالم، بيانات عن تونس، حتى موفى شهر نوفمبر 2020.

41 يمكن أن تكون المجموعات التي يتم النظر في إمكانية منحها العفو، على سبيل المثال، السجناء المسنين (أكثر من 60) ، والسجنات، والسجناء الذين يعانون من ظروف صحية مستبينة، والسجناء المدانين بارتكاب جنح، والأطفال المودعين في مراكز إصلاح الأحداث أو السجون.

تشمل القضايا الرئيسية تحسين الرعاية الصحية في أماكن الاحتجاز فحسب، ولكن أيضاً ضمان توزيع معدات الحماية الشخصية للمحتجزين وموظفي السجون.

توصيات لفائدة السلطات التونسية

- توفير وسائل للمحامين للاجتماع على انفراد مع منوّبيهم المحتجزين دون التعرض لخطر العدوى - على سبيل المثال، في غرفة خاصة بها حاجز بلاستيكي أو عبر مكالمة هاتفية غير خاضعة للرقابة في غرفة خاصة.
- التأكيد من أنّ الحجر الصحي للأفراد المحتجزين لا يؤخّر المواعيد الإجرائية الإلزامية.
- تطبيق التباعد الاجتماعي للأفراد المحتجزين من خلال تقليل الحد الأقصى المسموح به لعدد نزلاء السجون وإبقاء جميع الأفراد على مسافة مترين عن بعضهم البعض.

النزاعات التشغيلية والفوارق الجهوية

كان الاقتصاد التونسي يمر بمرحلة سيئة بالفعل قبل تفشي جائحة كوفيد-19. حيث شهدت تونس في السنوات الأخيرة تراجعاً اقتصادياً مزمناً، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 47.63 مليار دينار عام 2014 إلى 39.86 مليار دينار عام 2018.⁴² وفي عام 2020، ارتفعت نسبة البطالة في تونس إلى 18 في المائة إجمالاً.⁴³ ومع ذلك، فإنه إذا أخذنا بعين الاعتبار التصنيف حسب المنطقة الجغرافية والعمر، يتبين أن فئات معينة هي الأكثر تضرراً من الركود الاقتصادي من غيرها. بلغ معدل بطالة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً) 36.5% سنة 2020،⁴⁴ بينما كان معدل بطالة النساء (25%) أعلى بكثير من معدل بطالة الرجال (15.2%).⁴⁵ إذا أخذنا في الاعتبار عامل التوزيع الجغرافي، فإن معدلات البطالة والفقر تعتبر أعلى بكثير في المناطق الداخلية للبلاد مقارنة بإقليم تونس الكبرى. وبالرغم من أن الحكومة أصدرت⁴⁶ مرسومًا يحظر الطرد التعسفي / الجائر خلال فترة جائحة كوفيد-19، أفاد 46 شخصًا ممن أجريت معهم مقابلات أن الطرد التعسفي كان شائعًا أثناء الجائحة. كما تضرر الشباب بشكل غير متناسب من النزاعات التشغيلية.

أظهر تقرير صادر عن معهد لاهاي للابتكار في القانون (Hiil) سنة 2017، أن النزاعات القانونية الأكثر شيوعاً التي يواجهها التونسيون تتعلق بالنزاعات التشغيلية. وتمثلت أكثر القضايا شيوعاً في انعدام تكافؤ الفرص في التشغيل، وظروف العمل الهشة، والطرود من العمل.⁴⁷ بموجب القانون التونسي، حضور المحامي ليس إجبارياً أو مضموناً في النزاعات التشغيلية، مما يضعف وسائل الدفاع لدى الموظفين. توجد بعض الأعمال التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية التونسية لتعزيز الإعانة العديلية والتمثيل القانوني في النزاعات التشغيلية، لكن تلبية الاحتياجات تظل بعيدة المنال. من المهم معالجة هذه القضية بشكل شامل باستخدام منظور طويل الأمد وتوظيف إمكانات الشعب التونسي للمساهمة في التنمية الاقتصادية وكذلك لحماية حقوق الناس.

42 البنك الدولي، متاح على الرابط التالي: .

43 <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2018&locations=TN&start=2011>

44 المعهد التونسي للإحصاء، "مؤشرات التشغيل والبطالة في الربع الثاني من عام 2020، تأثير جائحة كوفيد -19 على سوق الشغل في تونس"، ص. 6.

45 المرجع نفسه ص. 8.

46 المرجع نفسه ص. 7.

47 المرسوم الحكومي عدد 2 المؤرخ في 14 أبريل 2020. وقد أدرج المرسوم بعض الأحكام المؤقتة المتعلقة بقانون الشغل وأوقف بعض أحكام مجلة الشغل.

48 معهد لاهاي للابتكار في القانون (هيل) ، "احتياجات العدالة في تونس - 2017، المشاكل القانونية في الحياة اليومية".

بالرغم من اتخاذ بعض تدابير الداعمة لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد، فإن الإغلاق قد يكون له تأثير ضار للغاية على الوضع المالي للسكان المنخرطين في الاقتصاد غير الرسمي، وعلى الأعداد الكبيرة من الأفراد الذين يعتمدون على أجرة العمل اليومي. أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل خطير على هذه الفئة من الناس، مما زاد من تعرضهم للخطر، وأحياناً بدون تغطية اجتماعية أو تأمين مورد الرزق. تعد تلبية احتياجات الناس إلى العدالة، ولا سيما على المستوى الجهوي، أمراً بالغ الأهمية في وضع الأساس لمجتمعات مستدامة مبنية على مبادئ سيادة القانون.

التوصيات

- تنقيح مجلة المرافعات التجارية والمدنية لضمان الوصول إلى إنابة محام في النزاعات الشغلية.
- تدريب المحامين على مقتضيات قانون الشغل مع التركيز على النوع الاجتماعي.

الخاتمة

"لا يزال القضاء يعمل وفق منظومة تعود إلى الستينيات تقوم على وجوب الحضور في قاعة المحكمة لتبادل المذكرات وتعتمد كذلك على استخدام الكثير من الأوراق والمطبوعات". - محامي (أثناء مقابلة أجريت معه)

تمثل جائحة كوفيد-19 حالة غير مسبوقة للعديد من العاملين في مجال القانون الذين واجهوا أوضاع وتحديات مستجدة. من الإنصاف القول إنهم تعاملوا مع هذه الحالة بإبداع ومرونة. لقد تعلم الكثير منهم استخدام أو زيادة استعمال التكنولوجيا ومنصات التواصل الرقمية أثناء الجائحة.

أظهرت البيانات التي تم جمعها أن القليل من الاحتياجات القانونية كانت خاصة بجائحة كوفيد-19، لكن الجائحة عمقت الفجوة القائمة بالفعل في مجال الوصول إلى العدالة، لدى العديد من الفئات المستضعفة من الناس. وقد تأثر بشكل خاص ضحايا العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وأصحاب قضايا النفقة والطلاق، والمهاجرون واللاجئون، والأفراد المحتجزون والمثليون، ومزدوجو الميل الجنسي، والمتحولون جنسيا وغير مغايري الهوية الجنسية وثنائيو الجنس.

بدا الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات متسقين مع النتائج التي توصلوا إليها فيما يتعلق بنقاط الضعف الكامنة في المنظومة القضائية، معلنين أنه حتى لو أزلحت الأزمة الستار عن وجود حس إبداعي مدهش، فإن المبادرات كانت شخصية في الأساس. وقد كشف ذلك عن نقص في التخطيط والتنسيق بين المؤسسات وهدد استدامة المبادرات. تبين للأفراد الذين شاركوا في المقابلات أن أساليب عملهم قد تعززت، بما في ذلك من خلال تحسين التنظيم والتواصل للحد من التفاعلات والحضور الشخصي في المحاكم. لو تنفيذ السلطات التونسية من هذا الإبداع وتضع إستراتيجية شاملة لتحقيق العدالة، فإن أزمة جائحة كوفيد-19 يمكن أن توفر فرصة لتعزيز الوصول إلى العدالة وإعادة التفكير فيها في تونس.

المجمع الدولي للمساعد القانونية هو اتحاد عالمي لسيادة القانون يقدم المساعدة الفنية للجهات الفاعلة في قطاع العدالة في المناطق الهشة والبلدان المتضررة من النزاعات أو التي تعرّضت إلى الأزمات أو الاضطرابات. تتمثل مهمة المجمع الدولي للمساعدة القانونية في الاستجابة السريعة لاحتياجات قطاع العدالة وتقييمها في المناطق المتضررة من النزاعات والبلدان الهشة أو التي تعرّضت إلى الأزمات أو الاضطرابات، وتساعد على تعزيز الاستقلالية ومرونة قطاع العدالة ومهنة المحاماة. يضم المجمع الدولي للمساعدة القانونية اليوم أكثر من 80 عضواً بما في ذلك الخبراء القانونيين وكذلك المنظمات التي تمثل القضاة والنيابة العمومية والمحامين والأكاديميين في جميع أنحاء العالم.



منذ ما يقرب من 30 عامًا وفي أكثر من 100 دولة، تعمل مبادرة سيادة القانون التابعة لرابطة المحامين الأمريكية (ABA ROLI) على تعزيز العدالة والفرص الاقتصادية والكرامة الإنسانية من خلال سيادة القانون. تعمل برامجنا الدولية للديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة على تقوية قطاعات العدالة وتحسين حقوق الإنسان والنفاذ إلى العدالة وتخفيف حدة النزاعات وضمان التنمية الشاملة والمستدامة في جميع أنحاء العالم.



ILAC Secretariat

Stockholmsvägen 21,
SE-122 62 Enskede, Stockholm,
Sweden

Phone: +46 (0)8-545 714 20

info@ilac.se

www.ilacnet.org

اقرأ التقرير على شبكة الإنترنت:



تقيم ورقة المناقشة هذه تأثير جائحة COVID-19 على النفاذ إلى العدالة بالنسبة للفئات الهشة في تونس. تظهر الدراسة أنه على الرغم من قلة الاحتياجات القانونية المتعلقة بالجائحة، إلا أن الأزمة الحالية زادت من فجوة العدالة الموجودة بالفعل للعديد من الفئات الهشة من الناس.

وقد تأثر بشكل خاص ضحايا العنف المنزلي والعنف القائم على النوع (الجندر) والنفقة والطلاق، فضلا عن المهاجرين واللاجئين والمحتجزين الذين تأثروا بشكل خاص.

تحدد ورقة المناقشة عددًا من التحديات، والتي، إذا تم معالجتها، يمكن أن تعزز من نفاذ الفئات الهشة إلى العدالة. شعور مثير للإعجاب كان هناك إبداع بين القانونيين للتصدي لهذه العقبات وتلبية احتياجات طالبي العدالة. إذا استفادت السلطات التونسية من هذا الإبداع وقامت ببناء استراتيجية شاملة لتحقيق العدالة فإن هذه الجائحة يمكن أن تمثل فرصة لتعزيز وإعادة التفكير في الوصول إلى العدالة في تونس.

تستند ورقة المناقشة إلى سلسلة من المقابلات المعمقة مع المحامين والقضاة ووكلاء الجمهورية في تونس، تم إجراؤها بالاشتراك مع المجمع الدولي للمساعدة القانونية ومبادرة سيادة القانون التابعة لرابطة المحامين الأمريكية.

وقد أمكن تحقيق ذلك بفضل التمويل الأساسي المقدم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA).

المؤلفون:

إيلفا هارتمان، المجمع الدولي للمساعدة القانونية (السويد)

إسماعيل بن خليفة، المجمع الدولي للمساعدة القانونية (تونس)

البحر الأبيض المتوسط



الجزائر

ليبيا